

## العوامل والآليات المؤثرة في تحديد أسعار النفط

## Factors and mechanisms influencing oil price fixing

أمين البار

أحمد الحمزة\*

- جامعة العربي التبسي - تبسة

- المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

amine. elbar@univ-tebessa.dz.

elhamza.ahmed@enssp.dz

تاريخ القبول: 2022/04/13

تاريخ المراجعة: 2022/04/12

تاريخ الإيداع: 2021/ 10/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة أساسا لفهم كيفية تحديد أسعار النفط العالمي والتي تتحكم فيها عدة عوامل وآليات مختلفة، ومنه إعطاء تفسير واضح لتقلبات هذه الأسعار في الأسواق العالمية، حيث تتعدد مكونات هذه الأسواق والعوامل التي تؤثر على الإنتاج والعرض والأسعار خاصة تلك العلاقة بين الدولار وسعر النفط، ولا تكون العوامل المؤثرة دائما ظاهرة للعيان أو قابلة للتفسير، ويتدخل في السوق النفطية المنتجون والمشترون والتجار والوسطاء والمستثمرون وكذا القطاع المالي وغيرها من العوامل الأخرى التي توضح علاقة التأثير والدور بين كل العوامل والآليات التي تحدد أسعار النفط العالمي.

الكلمات المفتاحية: النفط؛ الدولار؛ العوامل والآليات؛ السعر.

Abstract:

This study aims mainly to understand how global oil prices are determined and controlled by several different factors and mechanisms, including giving a clear explanation of the fluctuations in these prices in the world markets, where the components of these markets and factors affecting production, supply and prices, especially those between the dollar and the price of oil, and the factors affecting are not always visible or explainable, and interfere in the oil market producers, buyers, traders, intermediaries and investors as well as the financial sector and other factors that illustrate Impact and role relationship between all factors and mechanisms that determine global oil prices

**Keywords:** oil; dollar; factors and mechanisms, price..

\* المؤلف المراسل.

## مقدمة:

تزداد أهمية النفط بوصفه مادة حيوية للطاقة إذ أصبحت الحاجة ماسة إليه في ضوء استمرار النمو الاقتصادي للدول خاصة المتطورة منها، ويدعم في الوقت نفسه من تأثير العوامل الجيو سياسية على سلوكياتها وتوجهاتها الخارجية الشيء الذي يضيف على صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية في القرن الواحد والعشرين أبعاد وأدوار مهمة في المستقبل، بمالها من القدرة والتأثير الديناميكي والسلوكي على النطاقين الإقليمي والدولي.

فالبتترول وكيفية الحصول عليه أصبح هدفا من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم حيث أصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن وحتى الآن كما أن سياسات الدول الكبرى أصبحت موجه نحو الدول المنتجة للنفط، هذه السياسات التي لا يمكن أن تتم بمعزل عن موقع البترول الذي تعتبره مادة إستراتيجية لأمنها القومي وتطبيقا لهذا المبدأ بدأ في الآونة إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول وحماية طرق إمداداته، وقد برز الدور السياسي للبترول بشكل فعال من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراع العربي-الإسرائيلي فمن أزمة السويس سنة 1956م مروراً بحرب 1967م فحرب أكتوبر 1973م إلى الحرب العراقية - الإيرانية سنة 1980م ثم حرب الخليج سنة 1991م والعدوان الأخير على العراق سنة 2003م كان البترول في كل هذه الحروب عنوانها الأكبر وهدفها المعلن والخفي حتى أطلق عليها تسمية "حروب البترول"، ومنه برز دور وأثر العديد من العوامل والآليات التي أصبحت تتحكم في سعر النفط وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في هذه الدراسة

ومنه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم آليات وعوامل تحديد أسعار النفط؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يؤدي تغير مختلف الآليات والعوامل إلى التحكم في تحديد أسعار النفط؛

وطبيعة الدراسة تجعلنا نستخدم المنهج الوصفي لما يقتضيه البحث من وصف لآليات وعوامل تحديد أسعار النفط والتعرف على مختلف انعكاساتها على أسواق النفط العالمي. كما تم الاعتماد في جانب من هذه الدراسة على المنهج الإحصائي من خلال التعبير الرقمي لمختلف المعطيات الإحصائية للوصول لمختلف الاستدلالات العلمية في صورة كمية بغية الاستدلال على نتائج دقيقة وبقينية.

وبغية تجسيد موضوع الدراسة والوصول إلى النتائج المسطرة ومن من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضيتها، تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- عوامل تحديد أسعار النفط

- العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية

- الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمي

## 1- عوامل تحديد أسعار النفط

تتحكم عوامل عدة في تحديد سعر النفط يمكن التطرق لأهمها وفقا لما يلي:

### 1- العوامل المحددة للطلب على البترول

يتأثر الطلب البترولي بمجموعة عوامل ذات درجات تأثير متفاوتة. تتمثل في النمو الاقتصادي، المناخ، السعر، عدد السكان.

#### 1.1. النمو الاقتصادي

يعد أهم عامل مؤثر في الطلب البترولي ويرتبط به ارتباطا وثيقا وفق علاقة طردية فيبلوغ الإنسانية مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع بروز القطاع الصناعي لقطاع اقتصادي هام وقائد لجميع النشاطات الاقتصادية، أثر ذلك وبصورة فاعلة على تطوير وتزايد الطلب على الطاقة وخاصة البترول منها. ففي الوقت الحاضر تأتي الزيادة في الطلب العالمي للنفط لتلبية حاجيات النمو المتحقق واقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة، إضافة إلى العمليات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة خرج حدودها الجغرافية، والتي تزيد من طلبها على<sup>(1)</sup> النفط، وهناك أيضا الأسواق الجديدة متمثلة في الرأسماليات الناشئة في الدول الآسيوية والصين التي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط.

#### 2.1. المناخ

يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ، ويتحدد الطلب على البترول بسميزات أخرى أهمها أنه طلب مشتق أي أنه مستق من الطلب على المنتجات البترولية، بالإضافة إلى ما يتميز به من مواصفات سياسية وأمنية ينفرد بها عن معظم السلع المتداولة و التجارة الدولية، إلى جانب اشتراكه مع بدائل الطاقة الأخرى في أنه طلب بديل بمعنى أنه لا يمكن دراسته مستقلا عن دراسة الطلب على المصادر البديلة للطاقة.<sup>(2)</sup>

#### 3.1. السعر

يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب البترولي للسلعة (البديلة) البترولية، سواء كانت خاما أو منتجات نفطية، فيمكن القول أن البترول يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلع أو المنتجات البترولية، فارتفاع السعر البترولي في المدى القصير قد لا يؤثر على أسعار المنتجات البترولية، وبالتالي يقل الطلب على البترول الخام، ويبقى الطلب على المنتجات البترولية كما هو، لأن ذلك الاختلاف في الأسعار لا يظهر لأنه يتوزع بين هذه المنتجات، أما في المدى البعيد، فارتفاع أسعار الخام يؤثر على البترول الخام، وفي الطلب على المنتجات البترولية التي تبدأ أسعارها في الارتفاع. وفي هذه الحالة لا يمكن تغييب دور عملة الدولار في تحديد أسعار النفط العالمي، حيث نجد أن هناك علاقة متلازمة بين سعر النفط وعملة الدولار ويمكن وصف ذلك من خلال:

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 30-31.

<sup>2</sup> يوسف بيبي: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (200-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، 2011، ص 32-33.

#### أ- أثر عملة الدولار على تحديد أسعار النفط

يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر، يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط. فالنفط، كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصاً مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدره بالعملات الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون.

ويتمثل الأثر غير المباشر، أو البعيد الأجل، لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط. فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية. هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط. الأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية التي تتسلم عوائدها بالدولار، ولكنها تدفع تكاليفها بعملة مختلفة.

فشركات النفط في بحر الشمال مثلا تدفع أجور عمالها باليورو في الوقت الذي تتسلم فيه عائداتها بالدولار. هذا يعني ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات، الأمر الذي يمنعها من زيادة الاستثمار في طاقة إضافية، رغم ارتفاع أسعار النفط. هذا أيضاً يخفض المعروض، ويرفع أسعار النفط.

#### ب- أثر أسعار النفط الخام على سعر صرف الدولار

يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات. وكون سعر النفط و الدولار ينخرط أن باتجاهين مختلفين فان الدول المنتجة للنفط و التي تباع منتجاتها بالدولار ستتضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار و التي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية و للتعويض عن هذا التراجع في القوة الشرائية يقوم هؤلاء برفع سعر البرميل.

كما أن المعطيات العالمية و الحوادث التاريخية أظهرت تراجع مقدرة منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC في رسم سياسات الاستقرار السعري.

إن فك ارتباط العلاقة بين الدولار وأسعار النفط يتطلب حلين جذريين بعيدين عن الواقع أحدهما تسعير النفط بغير الدولار إن لم يكن هذا ممكنا فإن انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على النفط سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ.<sup>(1)</sup>

#### 4.1. عدد السكان

هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب على البترول، حيث كلما زاد عدد السكان أدى ذلك إلى تزايد الطلب، لكن تأثير السكان قد لا يكون مهما وقد يكون مهما، وهذا إذا ارتبط بالعوامل الأخرى ومن أهمها عامل النمو الاقتصادي، فيكون

<sup>1</sup> - نبيل مهدي الجنابي وكرم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، ع (4)، 2011، ص 7.

تأثيره كبيرا في حالة ما إذا كان النمو الاقتصادي (الدخل القومي) عالي ويكون تأثيره قليل أو محدود إذا انخفض الدخل الوطني العام ولل فرد.<sup>(1)</sup>

## 2. العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن، إضافة إلى عوامل جيوسياسية، مناخية، نفسية، فنية، نقدية والعوامل البيئية.

### 1.2. العوامل الاقتصادية

الاستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالمين على النفط ومن أهم هذه العوامل:<sup>(2)</sup>

#### أ. الطلب العالمي على النفط

ينقسم الطلب العالمي على النفط إلى نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية وأن الطلب العالمي على في تزايد مستمر، حيث أن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن دخول الصين و الهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي للنفط. أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السمسرة والمضاربين الأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح، وتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب.

#### ب. العرض العالمي على النفط

تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تهديده، ومن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال القادمة، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي للنفط، كذلك الطلب على النفط، والمخزون التجاري والإستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية والمراقب للأحداث خلال الفترة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار.

<sup>1</sup> يوسف بيبي: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 35.

<sup>2</sup> عماد الدين محمد المزيبي: العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، غزة،

## 2.2. العوامل الجيوسياسية

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في ثلاث مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور سياسي في التأثير على أسعار النفط.<sup>(1)</sup>  
لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية الآن بمجموعة من الصدمات النفطية موزعة حسب السنوات التالية: 1973-1979-1986-1998-2004-2008-2014 وهي كالآتي:

### أ- الأزمة النفطية عام 1973

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة عالية جدا.

### ب- الأزمة النفطية عام 1979

عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية - الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.<sup>(2)</sup>

### ج- الأزمة النفطية عام 1986

تعتبر أزمة 1986 أول أزمة نفطية تنخفض فيها أسعار النفط وتتأثر فيها مصالح الدول المنتجة، لذلك سميت الأزمة النفطية المعاكسة، وبلغ سعر البرميل 8.63 دولار، كما أن تراكم التغيرات التي حدثت في السوق النفطية العالمية من أزمة 1973 م كان من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في سنة 1986 والتي نوردتها فيما يلي:<sup>(3)</sup>  
- عدم تجانس الدول المصدرة للنفط في منظمة أوبك واختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى اختلاف المصالح وأضعاف دور المنظمة في السوق النفطية.

- عدم احترام معظم دول أوبك لحصص الإنتاج والأسعار الرسمية في بداية الثمانيات.

- الدور الذي لعبه منتج النفط من خارج أوبك في تخفيض الأسعار خاصة النرويج، بريطانيا، مما جعل دول أوبك ترضخ بتخفيض أسعار نفطها كل دولة على حدا للحفاظ على مصالحها مثلما فعلت نيجيريا.

- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط بعد ارتفاع أسعاره في الأزمة النفطية الأولى 1973 م مما اجبر الدول الصناعية الكبرى على تنمية مصادر طاقة بديلة للنفط، وقد تم تعويضه بالفحم والغاز الطبيعي.

- توسع المعاملات في الأسواق الآجلة حيث أصبحت تحتل 70% من التعاملات العالمية للنفط، وبداية العمل بالبورصات النفطية بسبب ظهور المضاربين وصعوبة توازن قوى العرض والطلب على النفط.

<sup>1</sup> - الإدارة الاقتصادية أوبك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، 2009، ص 16.

<sup>2</sup> - إبراهيم شحاتة: أسعار النفط ومدىونية العالم الثالث، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15، العدد 54، 1989، ص 19.

<sup>3</sup> - حسين عبد الله: مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 86.

#### د- الأزمة النفطية عام 1998

في بداية العام 1998 بدأت تظهر على اقتصاديات دول العالم كافة وعلى السوق النفطية على وجه الخصوص آثار الأزمة المالية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا، وظهرت هذه الآثار بشكل أكثر وضوحا عندما انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها لم تعرفه حتى في أزمة 1986، حيث سجلت أسعار النفط الحقيقية بدولار 3.6 للبرميل وبقيمة اسمية قدرت ب 12.3 دولار للبرميل سلة الأوبك سنة 1973 م.<sup>(1)</sup>

#### هـ- الأزمة النفطية عام 2004

تميز عام 2004م بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة وصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل.<sup>(2)</sup>

#### و- الأزمة النفطية عام 2008

في السوق النفطية كانت أسعار النفط تواصل ارتفاعها ووصلت في جويلية 2008م إلى ما يقارب 150 دولار للبرميل، مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وعندما تقبل البنوك المركزية للدول بمحاربة التضخم فهذا يعني القبول بمعدلات نمو منخفضة مما أدخل الاقتصاد العالمي في حالة ركود، ولأن الاقتصاد الرأسمالي الحديث قائم على الاقتراض ونتيجة نقص السيولة وانخفاض معدلات الاستهلاك وانعدام الثقة في الاستثمار أدى ذلك إلى زيادة حدة هذا الركود.

وارتفاع الأسعار لم يدم طويلا حيث تأثرت أسعار أسهم الشركات النفطية في البورصات وانعكس ذلك على أسعار النفط الخام التي خسرت في ثلاث أشهر 70 دولار من سعر البرميل الذي يبلغ 80 دولار للبرميل في بداية أكتوبر 2008، وواصل الانخفاض وسجل بعد أقل من شهر في نهاية أكتوبر 2008م قيمة 61 دولار للبرميل، وفي 5 ديسمبر 2008م بلغ 40.12 دولار، رغم جهود الأوبك لتخفيض الإنتاج.<sup>(3)</sup>

#### 3.2. العوامل المناخية

هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي في موسم الأعاصير ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يلي:

- مخاوف من زيادة قوة الإعصار وتأثيره في منشأة النفط الكلاسيكية، وإغلاق وحدات مصافي النفط الأمريكية.
- إعصار (كترينا) وإعصار (امبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية.
- برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربع الأول والرابع من العام 2007م، الأمر الذي يعني زيادة الطلب على وقود التدفئة.
- تسبب الإعصار المداري (جونو) وتوقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان وإغلاق مؤقت للميناء العماني.

<sup>1</sup> حمادي نعيمة: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008م)، مذكرة مقدمة من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص 90.

<sup>2</sup> وفاء عبد المجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29.

<sup>3</sup> حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 99-100.

#### 4.2. العوامل النفسية

تلعب العوامل النفسية دورا كبيرا في سوق النفط لا تختلف كثيرا في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكل في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط، كذلك توقع حدوث الاضطرابات، وتحولها إلى نزاعات أو أزمة وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط ومن هذه العوامل:

- التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط (إيران، العراق، فلسطين، السودان، اليمن، مصر، وغيرها من الدول العربية) الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق النفطية (المضاربين) للمراهنة على ارتفاع أسعار النفط.

- انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، دفع المستثمرين إلى استخدام النفط ملاذا آمنا في مواجهة ضعف الدولار.<sup>(1)</sup>  
- التهديدات المستمرة من قبل المتمردين في نيجيريا، حيث طلبوا شركات البترول يوقف إنتاجها مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول، حيث أن نيجيريا خامس دولة مصدرة للنفط في أوبك.

- تهديد دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية مما جعل في أذهان محلي السوق والمضاربين اعتقادا بأنها تخفض إنتاجها من 3 مليون برميل يوميا الذي تقوم بإنتاجها إلى النصف.

#### 5.2 العوامل الفنية

تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة، وقد شهد عام 2008م حدوث حرائق وفيضانات وأعمال أدى إلى توقف الإنتاج في مناطق وارتفاعه في مناطق أخرى. وتطرح العوامل الفنية العديد من التساؤلات يمكن التطرق لأهمها وفقا لما يلي:<sup>(2)</sup>

- ما هي العملات التي يجب أن تتضمنها السلة؟ وما وزن كل عملة في السلة؟ وما العوامل التي تحدد وزن كل عملة في السلة؟ وكيف سيتم مراقبة السلة وسعر كل عملة؟ ومتى يجب على «أوبك» أن تراجع السلة ومحتوياتها؟ ومتى يجب على «أوبك» تغيير عملات السلة أو تغيير وزنها في السلة؟ هل على «أوبك» أن تصبح شرطي البنوك المركزية في شتى أنحاء العالم لمراقبة حركاتها كي تتمكن من تغيير وزن العملات في السلة قبل فوات الأوان؟ وما تكلفة عمليات المراقبة هذه؟ وهل الفوائد التي ستجنيها «أوبك» من استخدام سلة من العملات لتسعير نفوطها يحقق فوائد تفوق تكاليف إنشاء السلة ومراقبتها؟

ومنه يمكن توضيح أهم المشكلات الفنية التي ستواجهها «أوبك» إذا قررت تسعير نفوطها بسلة من العملات بدلاً من الدولار. إن الجهود التي ستبذلها «أوبك» لإنجاح التسعير بسلة من العملات مكلفة للغاية. وهذه الجهود تتضمن وقتاً طويلاً من البحوث والمفاوضات والتطبيق والمراقبة. إن التحول إلى سلة من العملات يتطلب خبراء ذوي كفاءات عالية من شتى أنحاء العالم، الذين يعد توظيفهم مكلفاً جداً بسبب أجورهم العالية، إضافة إلى ذلك، فإن تسعير النفط بسلة من العملات سيزيد من تعقيد أسواق النفط العالمية وسيقلدها بعض الشفافية. وببساطة، فإن تكلفة استخدام سلة من

<sup>1</sup> - عماد الدين محمد المزني: العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، غزة، 2013م، ص 338.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ص 339.



العملات ستفوق الفوائد من استخدامها. ولكن هذه الأسباب قد تكون منعت «أوبك» من تغيير التسعير إلى سلة من العملات في الماضي فقط، ولكنها لا تعد سبباً رئيساً في السنوات الأخيرة، فمعظم التحليلات الفنية يتم معالجتها ببرامج الحاسب الآلي المتقدمة التي تخفض التكاليف بشكل كبير. في هذه الحالة، فإن الأمر الذي لا يمكن أن تحله هذه البرامج هو اختيار العملات في السلة، لأنها تخضع لعدة عوامل سياسية واقتصادية.

الخلاصة إن الفوائد الاقتصادية من تسعير النفط بعملة غير الدولار محدودة، بينما ستكون التكاليف السياسية عالية. أما بالنسبة للعوامل الفنية، فرغم أنها مكلفة، إلا أنه يمكن حلها. المشكلة في هذه الحالة أن دول أوبك قد لا تتفق فيما بينها على محتويات السلة. لذلك فإن «أوبك» لن تسعر نفوطها بغير الدولار في المستقبل المنظور حتى لو استمر الدولار في الانخفاض. إن الزيادة الضخمة غير المتوقعة في الإيرادات النفطية خلال العامين الماضيين تجعل دول أوبك تستمر بنظام التسعير الحالي وتتجاهل موضوع انخفاض الدولار. إن الطرق الوحيدة التي تمكن دول أوبك من تخفيف الأثر السلبي لانخفاض الدولار هو زيادة تنوع الواردات. إن تنوع الواردات سيضمن قوة شرائية أكبر للصادرات النفطية من حالة تركيز الواردات. ويمكن لدول أوبك تحسين القوة الشرائية عن طريق تبني سياسات تجارية مرنة تسمح لهم بتغيير الواردات من بلد إلى آخر مع تغير أسعار صرف العملات.

## 6.2. العوامل النقدية

ارتبطت أسعار النفط أساساً بالدولار بالنظر لعدة عوامل يمكن التطرق لأهمها وفقاً لما يلي:

فالعلاقة بين أسعار النفط والدولار شائكة للغاية. ففي الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار إلى رفع أسعار النفط، يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات.<sup>(1)</sup>

وهل يمكننا التسليم مطلقاً بالعلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار؟ فإذا كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن ارتفاع أسعار النفط فترفع من قيمة صرف الدولار لتتمكن من الحصول على نفط رخيص، أما إذا كانت قلقة بشأن أمن الطاقة فعليها تبني سياسة دولار قوي لأن ذلك يحد من نمو الطلب العالمي على النفط. لكن قد تحدث استثناءات يتوافق فيها انخفاض الدولار مع انخفاض أسعار النفط، كما أن ارتفاع الدولار قد يسهم في رفع أسعار النفط. ويحدث هذا عندما تتضافر مجموعة من العوامل تؤثر في آلية العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط.

أ. العامل الأول: بسبب حرب الخليج ارتفع متوسط أسعار النفط إلى 35 دولاراً سنة 1981 ثم إلى 37 دولاراً سنة 1981 وكانت هذه هي أعلى قيمة يصل إليها برميل النفط حتى ذلك التاريخ، لكن في السنوات الموالية انخفضت أسعار النفط بصورة كبيرة والسبب في ذلك كان سوء إدارة أوبك للسوق وطمع وجشع الدول الأعضاء التي عملت المستحيل لإبقاء أسعار النفط عالية، لكن بقاء أسعار النفط عالية هو ما تسبب في تدمير الطلب على النفط واتجاه العالم نحو ترشيد الطاقة واستخدام البدائل. كما أسهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك، وبخاصة بحر الشمال الذي كان قاصمة

<sup>1</sup> - إحسان بوبريمة، تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط والبترو دولار، مركز دراسات الوحدة العربية، (2021/09/16) على الرابط

ظهر الأوبك، حيث انخفضت الأسعار إلى 28 دولاراً سنة 1984 ثم إلى 26 دولاراً سنة 1985 قبل أن تنهار في عام 1986 وتصل إلى 14 دولاراً، ففي هذا الوقت اجتمعت الدول الصناعية الخمس في بلازا وقررت تخفيض قيمة الدولار للخروج من حالة الركود الاقتصادي نتيجة تبني الولايات المتحدة سياسة نقدية انكماشية لمواجهة التضخم.

ب. العامل الثاني: كما توافق ارتفاع سعر صرف الدولار مع ارتفاع أسعار النفط، وقد حدث ذلك عام 2001 عندما سجل الدولار أعلى ارتفاع له مقابل عملات الدول الصناعية الكبرى، وبخاصة أمام اليورو حيث لم يمنع ذلك من ارتفاع أسعار النفط بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 نتيجة المضاربة والخوف من انقطاع الإمدادات النفطية رغم أن هذا التوافق كان لفترة قصيرة، إلا أن أسعار النفط والدولار سجلت ارتفاعاً مشتركاً.<sup>(1)</sup>

وفي السنوات الأخيرة نلاحظ انخفاض أسعار البترول؛ والسبب الرئيسي في ذلك هو مصادر الطاقة البديلة التي أتت للولايات المتحدة الأمريكية حيث لم تعد تستورد الكميات التي كانت من قبل، وبالتالي أصبحت الدولارات الأمريكية لا تنجح إلى دول أخرى، وهو ما أسهم في زيادة سعر صرف الدولار. كما أن سياسة التصدير والاكتفاء الذاتي أسهمت في إعادة الدولار داخل الحدود السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ صافي الواردات الأمريكية من البترول ومشتقاته في عام 2014 نحو 5 ملايين برميل نفط يومياً مقارنة بـ 12 مليوناً في السابق، ما يمثل 27 بالمئة فقط من البترول ومشتقاته المستهلكة في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>(2)</sup>

## 7.2- آثار تقلبات أسعار النفط

يترتب على ارتفاع وانخفاض أسعار النفط العديد من التداعيات والتي منها الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، خاصة إذا ارتبطت هذه التداعيات باقتصاديات الدول النامية التي تعاني من اقتصادياتها من اختلالات كبيرة خاصة في حالة انخفاض أسعار النفط، ومن أهم التداعيات نجد ما يلي:<sup>3</sup>

### أ- الآثار الاقتصادية

تعتمد الدول الربية أساساً على عوائد النفط في دخلها القومي، فأى تغيرات في أسعاره من شأنه أن ينعكس على قيمة إجمالي صادراتها، ومن ثم على أرصدة حسابها الجاري فهذه العوائد تتناقض عند انخفاض السعر حتى لو بقيت كميات التصدير ثابتة أو حتى إذا زادت بنسب معينة، ويمكن أن يظهر الأثر المباشر لتغيرات أسعار النفط في الدول المصدرة وهو ما حدث بالفعل للدول النامية في الفترة الأخيرة، كما أن هذه الآثار الاقتصادية ظهرت في كل مرة انخفضت فيها الأسعار، الأمر الذي يعني أن اعتماد اقتصادات هذه الدول على النفط لم يتغير كثيراً مع مرور الزمن، وأنها تحصل في كل الدول النفطية. ونتج عن هذا الانخفاض زيادة في معدلات البطالة وزيادة الضرائب وانخفاض الإعانات. بالإضافة إلى ذلك إلى ذلك يؤدي انخفاض الإيرادات الذي تبني الحكومات لإجراءات تقشفية عديدة. وتشير البيانات والأخبار عن فترات انخفاض الأسعار الماضية إلى أن إيرادات بعض الدول انخفضت إلى درجة أنها لم تتمكن من دفع رواتب الموظفين الحكوميين، مثلما حصل في ليبيا وبعض إمارات دول الخليج، ويتوقع أن يحصل في بعض الدول الآن، مثل العراق وإيران ونيجيريا وكذلك دول من أمريكا اللاتينية. وقد مكنت الأرصدة التي كونتها بعض دول أوبك في الماضي من تلافي أزمات

<sup>1</sup> - إحسان بوبريمة، المرجع السابق..

<sup>2</sup> - إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (2021/09/21)، على الرابط: <https://www.eia.gov/>

<sup>3</sup> - عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق، ص 341-342.

ماضية، ولكن الأمور تزداد صعوبة مع مرور الزمن، إضافة إلى عجز الموازنات العامة وتخفيض الاستثمارات وإلغاء المشاريع التنموية.

#### ب- الآثار الاجتماعية

من بين أهم الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط نجد ما يلي:  
- ارتفاع أسعار المواد والسلع والخدمات المختلفة وضعف الطلب عليها الأمر الذي يؤدي إلى إغلاق بعض المصانع وتسريح العمال.

- إجبار الحكومات على سحب الدعم الحكومي لمختلف السلع .

- تفشي ظاهرة التضخم الذي يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطنين وكذا ضعف الدخل الفردي.

#### ج- الآثار السياسية

من بين أهم الآثار السياسية لانخفاض أسعار النفط نجد ما يلي:

- حدوث العديد من الاحتجاجات والاضطرابات ما يؤثر على الوضع العام ويدخل الحكومات في أزمة حقيقية.

- تزايد معدلات البطالة يؤدي إلى تزايد ظاهرة الهجرة ما يؤدي إلى ضغط آخر على الحكومات.

- تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية لهذه الدول وفرض سياسياتها خاصة تلك المتعلقة بالمشروطة الاقتصادية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية.

### 3. الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالي

تشير التوقعات المستقبلية إلى أن أسعار النفط من المتوقع أن تعود إلى التعافي، إلا أنها ستظل دون مستوى 100 دولار للبرميل حتى عام 2020، لأن التقنيات المستخدمة حالياً في استخراج النفط والغاز الصخريين مكلفة وغير مربحة عند مستويات الأسعار التي تقل عن 85 دولاراً أمريكياً للبرميل، حيث يعتبر النفط الأحفوري المستخرج من الأراضي اليابسة المنتشرة بكميات كبيرة في الشرق الأوسط وروسيا الأرخص عالمياً من حيث تكلفة الإنتاج والنقل، حيث يقدر متوسط تكلفة إنتاجه حوالي 11 دولاراً أمريكياً للبرميل بينما يقدر متوسط تكلفة إنتاج النفط الصخري والرمل حوالي 82 دولاراً أمريكياً للبرميل ويكون الفرق بينهما 71 دولاراً أمريكياً للبرميل. والجدول الرقم (5) يبين توقعات سعر الخام برنت:

الجدول رقم (01): أسعار خام برنت

السنوات	2020	2025	2035
دولار	89.7	112.2	141.6

المصدر: جمال قاسم حسن، "النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية" «صندوق النقد العربي (تموز/يوليو 2015)، ص 11.

كما أن التقديرات تؤكد أن الإنتاج العالمي من النفط الصخري يقدر بحوالي 5.6 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل 7.1 بالمئة من إجمالي الإمدادات العالمية من النفط الخام الأحفوري وغير الأحفوري عام 2015، ويتوقع أن يرتفع الإنتاج بنحو 3.3 بالمئة سنوياً ليصل إلى 9.2 مليون برميل يومياً عام 2030، يبين الجدول الرقم (6) توقعاً إجمالي الطلب والعرض العالمي للنفط الخام.

الجدول رقم (02): تقديرات الطلب والعرض العالمي على النفط الخام 2020 – 2030

مليون برميل يومياً

البيان	2020	2025	2030
إجمالي الطلب العالمي على النفط	98.4	102.9	108.8
إجمالي العرض العالمي من النفط الخام	82.2	85.2	89.8

المصدر: المصدر نفسه، ص 10.

يتبين لنا من الجدول الرقم (5) أن أسعار النفط ستعود للارتفاع من جديد إذا كانت التوقعات صحيحة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب على الطاقة بمعدل يفوق المعروض من النفط الخام الأحفوري والصخري، وتتوقع منظمة الدول المصدرة للبترو (OPEC) استقرار القيمة الاسمية لسلة خامات الأوبك المرجعية عند متوسط 110 دولاراً للبرميل حتى عام 2020 ثم يرتفع ليصل إلى 160 دولاراً للبرميل بحلول عام 2035 ويعكس هذا الافتراض العوامل التالية:

- ارتفاع تكاليف استخراج وإنتاج برميل النفط حيث لا يزال ارتفاع هذه التكاليف أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في وضع افتراضات أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد، فقد شهدت هذه التكاليف ارتفاعاً بأكثر من الضعف خلال الفترة (2008 – 2004) أعقب ذلك انخفاض مؤقت في التكاليف نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، ولكن مع بداية 2010 بدأت هذه التكاليف في الارتفاع مرة أخرى وإن كان بوتيرة أبطأ.  
 - كما تتوقع منظمة أوبك أنه بحلول عام 2035 ستملك الصين اقتصاداً أكبر من دول الأمريكتين الصناعية وضعفي اقتصاد دول أوروبا الصناعية.

- تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى ارتفاع عدد سكان العالم لتصل إلى 8.6 مليار نسمة عام 2035 حيث يتوقع حدوث الارتفاع بشكل رئيسي في الدول النامية، وبحلول 2021 سيكون للهند أكبر عدد من السكان مقارنة بالصين وذلك للمرة الأولى لتصبح الدولة الأكثر سكاناً في العالم.

- من المتوقع أن تبلغ المناطق الحضرية 63 بالمئة على مستوى العالم بحلول عام 2035.

- إن دول الخليج لا تتبع نفطها للولايات المتحدة فقط بل هناك دول أخرى في شرق آسيا تنتظر دورها لزيادة الطلب على بترول دول الخليج العربية وبالذات الصين وكوريا الجنوبي.

**خاتمة:**

أخيراً يمكن استخلاص جملة النتائج التالية:

- تداخل العديد من العوامل والآليات في تحديد أسعار النفط منها ما يؤثر سلباً ومنها ما يلعب الدور الإيجابي خاصة إلى تعلق الأمر بالدول النامية التي تحتاج دائماً لأن تكون أسعار النفط مرتفعة، لحماية اقتصاداتها الريفية، وعلى هذه الدول أن تفكر ملياً في تنويع اقتصادها خاصة في ظل الأزمات الأخيرة التي أثرت على أسعار النفط والتي جعلتها عاجزة على السيطرة على احتياطياتها المالية.

- العلاقة بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام هي علاقة عكسية بالدرجة الأولى .

- يعتبر الارتباط بين النفط والدولار من المسلمات في الاقتصاد العالمي وهذا ما يعبر عنه بالبترو دولار .
- نظام البترو دولار يمكن الولايات المتحدة من إنفاق عما يزيد عن دخلها. وتمويل العجز بسهولة .
- انخفاض سعر النفط يعني انخفاض عوائد الدول المصدرة له.
- مع انخفاض الدولار ترتفع قيمة العملات الأخرى، وهذا يعني أن الدول النفطية تحتاج إلى دولارات أكثر لشراء الكمية نفسها من السلع والخدمات من أوروبا وآسيا، وهذه هي حالة انخفاض القوة الشرائية لصادرات النفط.
- كل دولة تفكر في تسعير النفط بغير الدولار سوف تتعرض لتهديدات مباشرة أو غير مباشرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لتبقى مهيمنة على النظام المالي العالمي والحفاظ على قيمة عملتها النقدية.
- ومنه يتوجب على الدول التي تحتفظ بالدولار كعملة احتياطية رئيسية وعلى رأسها مجموعة الدول المصدرة للنفط، أن تقوم بالتدابير اللازمة لحماية مصالحها في مواجهة الخفض التدريجي لقيمة الدولار واحتمال تقلص دوره المستقبلي كعملة ارتكاز رئيسية في النظام النقدي الدولي. وفك العلاقة بين النفط والدولار يتطلب حلين جذريين بعيدين من الواقع أحدهما تسعير النفط بغير الدولار، إن لم يكن ممكناً فإن انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على النفط سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ. وقد تلجأ روسيا إلى بيع البترول بعملة أخرى أو بالذهب خاصة بعدما أعلنت حرباً مالية على الولايات المتحدة الأمريكية ببيع أكبر حصة من السندات المالية الأمريكية كل سنة كما أنه ليس من مصلحة الصين شراء البترول بغير الدولار لأن الولايات المتحدة تعتبر أكبر سوق لمنتجاتها.
- تتداخل العديد من العوامل والآليات في تحديد أسعار النفط منها ما يؤثر سلباً ومنها ما يلعب الدور الإيجابي خاصة إلى تعلق الأمر بالدول النامية التي تحتاج دائماً لأن تكون أسعار النفط مرتفعة، لحماية اقتصاداتها الريفية، وعلى هذه الدول أن تفكر ملياً في تنوع اقتصادها خاصة في ظل الأزمات الأخيرة التي أثرت على أسعار النفط والتي جعلتها عاجزة على السيطرة على احتياطياتها المالية.

## قائمة المراجع:

### 1- الكتب

- حسين عبد الله: مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- ضياء مجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- وفاء عبد المجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

### 2- المجلات

- إبراهيم شحاتة: أسعار النفط ومديونية العالم الثالث، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15، العدد 54، 1989.
- الإدارة الاقتصادية أوبك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، 2009.
- عماد الدين محمد المزيني: العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، غزة، 2013.

- عماد الدين محمد المزيبي: العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، غزة، 2013م.

### 3- المذكرات

- حمادي نعيمة: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008م)، مذكرة مقدمة من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

- يوسف بيبي: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (200-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، 2012.

### 4- المواقع الإلكترونية

- إحسان بوبريمة، تقلبات الدولار ومستقبل أسعار النفط والبترو دولار، مركز دراسات الوحدة العربية، على الرابط <https://bit.ly/3muiiK7>.

- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ، على الرابط : [/https://www.eia.gov](https://www.eia.gov)